عبدالحميد دشتي

نبيل الفضل

صفاء الهاشم

وسط تجدد المطالبات بضرورة تضمين اللجنة التشريعية لأسباب الكيدية

الأعضاء رفضوا رفع الحصانة عن النواب الفضل ودشتي والهاشم

■ دشتي: يجب تشجيع القطاع الخاص لاستيعاب أبنائنا الذين يقفون بالدور في الخدمة المدنية

■ العدوة: كل بيت كويتي يعاني البطالة وقانون التأمين لبنة للاستقرار وعلاج لمشاكل الشباب

■ الهاشم: الإخوان المسلمون سُم يستشري في جسد الدولة وهدفهم إسقاط النظام فلماذا التستر عليهم؟

■ عاشور: زيادة أسعار المدارس الخاصة بنحو 10 في المئة سنوياً غير مبرر ويجب وضع حد له

وجرى التصويت نداء بالاسم على تقديم البند وكذلك على احالته الى لجنة العرائض والشكاوى للتحقيق في الترقيات الاخيرة في النفط وكانت النتيجة كالتالي:

موافق 25، عدم موافقة 23، الحضور 48، موافقة وتكلف لجنة الشكاوي والعرائض.

طلبات رفع الحصانة

طلب النيابة العامة الاذن برفع الحصانة عن النائب صفاء الهاشم في القضية رقم 261 لسنة 2012 جنح صحافة.

عبدالحميد دشتي: نحن نثق بالاخوة في اللجنة التشريعية وبالتالي عندما يتخذ القرار برفع الحصانة باليت نحن نختصر الاخوة الاعضاء ونساير اللجنة فيما وصلت اليه.

عدنان عبدالصمد: قد نتفق مع الاخوة في الموضوع ولكن هل الكيدية كما هي في المادة 22 من القانون والكيدية البرلمانية تختلف عن ما هو حصل ونحن نريد مبررات الكيدية وما هي الاسس الذي تم الاعتماد عليها فيما يخص الكيدية نحن لا نريد ان نتمترس بالحصانة وعلينا ان نثق في المحاكم وهل النيابة وراءها شيء كيدي وعليتا ان نتيح الرأي للجميع.

عبدالله النديمي: كان من الاجدر ان يعيد من رفع القضية على الزميلة صفاء الهاشم ان يعود الى الصحيفة التي تم نشر الاخبار فيها وهناك كيدية ويجب ان نحمي زملاءنا وصاحب القضية عليه ان يرفع قضية على الصحيفة التي نشرت عنه هذا الحديث.

يعقوب الصانع: نحن اجتهدنا وما اتى من تقرير هو بعد الرجوع الى المضابط وهذا ما كان معمول به في السابق.

عبدالحميد دشتي: الشكوى قدمت ابتداء لتعطيل عمل النائب وهو مستهدف من الكثير.

هشام البغلي: تم تقديم اقتراح من الاخوة بتحويل مواد 111 و108 و110 للجنة الدستورية للفصل فيها.

نبيل الفضل: المشكلة هي في تفسير المادة 111 والمجالس السابقة منعت الناس من حق التقاضي والحكم هي المحكمة الدستورية وقدمت الطلب في المجلس المبطل ورفض والان اتمنى من مجلسنا الحالي ان يقر هذا الامر.

وانتقل المجلس للتصويت على تقرير اللجنة التشريعية بعدم رفع الحصانة عن النائبة صفاء الهاشم فوافق المجلس على تقرير اللجنة بعدم رفع الحصانة.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل فرفض المجلس التقرير.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية برفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي فرفض المجلس التقرير.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية برفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي فوافق المجلس على التقرير.

استانف رئيس المجلس على الراشد الجلسة في الساعة 12.45 وانتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة الصحية عن مشروع قانون العمل في القطاع الاهلي.

معصومة المبارك: لجنة الرد على الخطاب الاميري انتهت من تقريرها وسيرفع لصاحب السمو.

صلاح العتيقي «مقرر اللجنة»: تلا نص القانون.

الرئيس: هل يوافق المجلس على القانون من حيث المبدأ.

ووافق المجلس على القانون من حيث المبدأ بالاجماع.

وجرى التصويت على المداولة الأولى لقانون تعديل بعض المواد في قانون القطاع الاهلي، وجاءت النتيجة كالتالي: موافق 49، غير موافق 0، الحضور 49.

عدنان عبدالصمد: مجرد استفسار لأن التقرير اتى بتوقيع سابق من مجلس 2009.

الرئيس: المجلس تبنت القانون ولم يكون لها راي فيه.

صلاح العتيقي: وافقت على القانون دون تعديل وليس لنا رأي وقمنا بتبنيه.

هاني شمس: الموضوع كان على جدول اعمال المجلس ووافقنا عليه دون سحبه.

وافق المجلس على المداولة الأولى للقانون، وجرى التصويت على المداولة الثانية باستثناء المادة 104.

موافق 45، غير موافق 0، الحضور 45.

ووافق المجلس على القانون وأحاله للحكومة.

البند التالي: التقرير الاول للجنة الشؤون الصحية عن مشروع قانون بشان الهيئة العامة والقوى العاملة.

هاني شمس «مقرر اللجنة»: تلا نص مشروع القانون.

ووافق المجلس على القانون من حيث المبدأ، والتصويت على القانون بالمداولة الأولى.

موافق 43، غير موافق 0، الحضور 43.

وافق المجلس على المداولة الأولى من القانون.

البند التالي: التقرير من لجنة الشؤون المالية في شان التامين ضد البطالة.

احمد المليفي: كنا نطلب ان يتم مناقشته غداً وهو ضمان لابنائنا العاملين في القطاع الخاص، ولدي بعض الملاحظات على هذا القانون خصوصا في المادة الخاصة بالشركات المملوكة للدولة بشكل كامل، وكذلك في مادة 12 الخاصة بالعقوبات وهذه اغفلت العقوبات على المال العام وللاسف لم يشر الى قانون المال العام في مشروع القانون، كما هناك بعض الملاحظات على آلية الاستقالة والقانون لا يحمي شبابنا في الاستقالة وهذه النقاط الثلاثة اتمنى تبنيها من اللجنة.

خليل الصالح: بالنسبة للمادة الاولى خصصت قطاعات للاهلي، المادة الثالثة تحدثت عن الاستقطاعات الثلاث بينما الان يرفع سبعة، المادة الرابعة تعويض البطالة والقطاع الخاص لا يهمه الا مصلحته ويجب ان تكون ضمانات بشكل اكبر حتى لا تتولد لدينا مشاكل المسرحين.

عادل الجارالله: نحن في بلد الذي لا يملك وظيفة نفكر فيه، نعم الدستور كفل الوظائف، لكن يخرج من وظيفته لسبب ما، فلماذا لا يكون لضعف ادائه، هناك خلل في الدولة، لا يجب ان نشجعه على الجلوس في البيت وتشجيع البطالة المقنعة، حتى شرعا لا يجوز، فعلى ماذا نعطي رواتب والناس ما تشتغل؟، نحن بذلك ندمر المجتمع، يجب ان نرتقي بالاداء.

صفاء الهاشم: منذ البداية كان هناك مشروع القانون بالاضافة الى 5 اقتراحات، واقول ان اقتراح الحكومة كان مناسب فيما يتعلق بنسبة الاستقطاع التي جاءت في المادتين الاولى والثانية عشرة، فالمادة تقول القانون يسري على كل كويتي يعمل في القطاعين الحكومي او النفطي ولذلك لا يوجد هناك خطر «التفتيش» ونسبة تعويض البطالة كلها 65 في المئة.

يوسف الزلزلة: هذا القانون نحن بحاجة اليه منذ مدة طويلة، وتورطت الحكومة سابقا بالتعامل مع المسرحين سابقا بسبب عدم وجود قانون ينظم التعامل مع المسرحين الامر الاخر بالمادة الخامسة رقم 2 الا تكون قدمت الاستقالة ولكن واضحا ان في القطاع الخاص من الموظف يجبر على الاستقالة واعتقد نحن بحاجة لتعديل على هذه المادة لحماية اكبر للموظف الكويتي واطالب بالتصويت على المداولة الاولى وفي المداولة الثانية نكون عالجنا جميع الشوائب.

خالد العدوة: كل بيت كويتي يعاني من البطالة، بل ان احد اعضاء مجلس الامة عندما تحدثنا عن البطالة اوضح ان لديه ابنا منذ سنتين متخرج ولم يجد له وظيفة، وهذا القانون ينسق ما بين القطاع الخاص والحكومة وهناك عدم استقرار في قطاع العمل بشكل عام في البلد، وهذا القانون لبنة للاستقرار ونريد من الحكومة ان تنظر لمشكلة البطالة والقضية الاسكانية، لابد للحكومة ان تجلس مع نفسها قبل ان تأتي للمجلس لايجاد مشاريع ضخمة من اجل انهاء القطاع الخاص والعالم لا ينتظرنا في الحل واتمنى ان يعالج مشكلة ابنائنا.

عبدالحميد دشتي: نحن نعالج تداعيات وضع مأساوي الناس توقف بالدور سنوات ولكن دون وظيفة، الى متى نصرف على ابنائنا ودواوين الاعضاء مليانة ممن يشتكي من اولياء الامور بسبب ما يعانيه ابناؤنا من بطالة، ويجب تشجيع القطاع الخاص لاستيعاب ابنائنا الذين يقفون بالدور في الخدمة المدنية، وهذا القانون يعالج بعض التداعيات ويجب تهيئة القطاع الخاص لاستيعاب المزيد من الشباب.

صالح عاشور: القانون بالاساس لحل مشكلة من تنتهي خدماته بالقطاع الخاص والقطاع الخاص قد يجبر الموظف على تقديم استقالته وهذا القانون لا يشمله.

وافق المجلس على القانون من حيث المبدأ، وتلا الأمين العام اسماء الاعضاء للتصويت على القانون من حيث المبدأ.

موافق 48، الحضور 48.

ورفع رئيس المجلس الجلسة الى غد (اليوم).

الخرافي: لن أقدم استجوابات في الوقت الحالي ما لم تحدث «كبيرة»

عادل الخرافي امتنع عن التصويت على قانون البطالة

أوضح النائب عادل الخرافي انه امتنع عن التصويت على قانون التأمين ضد البطالة لأنه يرى ان هذا القانون يشجع على البطالة، مؤكدا ان التأمين يمكن ان يكون لفترة قصيرة لا تتجاوز 6 اشهر وليس اكثر.

وبين الخرافي ان القانون يحتاج الى المزيد من الدراسة، ورغم تعاطفنا مع المسرحين من القطاع الخاص الا اننا نعتقد ان القطاع الخاص يجب ان يكون حرا ولا يفرض عليه امر العمل.

واعتبر ان جلسة الامس كانت فيها انجازات ونتمنى ان تحقق انجازات في جلسة اليوم.

وعن الاستجوابات اكد الخرافي انه ليس في مخيلته التقدم باي استجوابات في الدور الحالي «مالم تحصل كبيرة» مبينا ان الرقم الذي يسير عليه العمل التشريعي والرقابي في المجلس الحالي، ورغم تحفظي على اداء وزارة الكهرباء والماء، الا انني اسير بالتدرج في استخدام الادوات الدستورية ومتابعة الوزراء بالاسئلة البرلمانية، متمنيا تحسن اداء الوزارات التي يوجد عليها تحفظ.

قدم صحيفة من محورين وأكد أن الوزير أخلف وعده وراوغه وتملص من مسؤولياته

القلاف يستجوب الأذينة بسبب «إعادة قياديين مدانين» ومخالفات في «المواصلات»

اعلن النائب حسين القلاف في مؤتمر صحافي عقب انتهاء جلسة مجلس الامة تقديمه طلبا لاستجواب وزير المواصلات بصفته يتكون من محورين يتعلق الاول بـ«قيام الوزير بإعادة مجموعة من القياديين الى مناصبهم بعد أن تم التحقيق معهم وادانتهم من قبل لجان شكلت في الوزارة» بينما يتعلق المحور الثاني بـ«تجاوزات وقعت في الوزارة». وجاء في نص الاستجواب ما يلي:

وفق المادة «172» من اللائحة اطلب ان تحول هذه الأسئلة إلى استجواب للسيد وزير المواصلات واستنادا وفقا للمادة «132» من اللائحة الداخلية.

«لكل عضو ان يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات في الأمر من الأمور الداخلة في اختصاصاته».

والمادة «100» من الدستور «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم.....».

أتقدم باستجوابي لوزير المواصلات اعمالا بالحقوق الدستورية واللائحية التي كفلها الحق للنائب ويتضمن الاستجواب:

1 – قيام الوزير بإعادة مجموعة من القياديين إلى مناصبهم بعد ان تم التحقيق وإدانتهم من قبل لجان شكلت في الوزارة وضرب الوزير تقارير الإدانة التي صدرت والتي قام الوزير السابق باتخاذ قرارات بشأنها عرض الحائط مما يؤدي الى ما يوصف بإخلال الوظيفي بل زاد على ذلك اعاد من ادين من قبل لجنة التحقيق الى مناصب ارقى وكانهم يكافئ المسيء.

وكل ذلك مما هو واضح ان هذه القرارت التي قام بها قائمة على الانتقاع والمحسوبية وادت الى الإضرار بالصالح العام.

2 – تجاوزات وقعت في الوزارة وقد وجهت مجموعة أسئلة للوزير حولها واعتبر هذه الأسئلة جزء من مادة الاستجواب مرفقا هذه الأسئلة الصحيفة الاستجواب كما ان هناك الأسئلة سوف نرفق بعد إتمام دورتها المستندية.

الأذينة يواجه استجواب القلاف وحسين على قائمة الانتظار

القلاف فاجأ النواب بتقديم استجواب وزير المواصلات

قام وزير المواصلات بتلاوة القسم أمام سمو الأمير حفظه الله ورعاه ثم إعادة القسم أمام الشعب الكويتي متمثلا بنوابه وفقا للمادة «91» من الدستور «اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن والأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأؤدي اعمالي بالأمانة والصدق».

وللأسف الشديد نجد من خلال الأسئلة التي تم طرحها على الوزير الإخلال الواضح بهذا القسم وبعد التدرج أعمالا بالمادة «50» التي تنص على التعاون بين السلطات تقدمت للوزير بمظلومية احد قيادين الطيران المدني ووعدني الوزير بتشكيل لجنة تحقيق حول مظلومية هذا القيادي وأتفاجأ ان الوزير قد أخلف وعده وراوغه وتملص من مسؤولياته ويؤكد الشخصانية في السلوك وليس المهنية، فلا برا بالقسم ولا وفا للوعد وتبقى المظلومية قائمة.

وعليه برا بقسمي وتحملا بمسؤوليتي البرلمانية أمام الله والوطن أتقدم باستجوابي هذا لإحقاق الحق وإزالة الباطل.